

Distr.: General
8 April 2009
Arabic
Original: English



التقرير الشامل المطلوب في رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨ موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير استجابة لرسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨ (S/2008/206) صادرة عن رئيس مجلس الأمن، طلب فيها المجلس تقديم تقرير شامل بعد مضي ١٢ شهرا على تعيين المنسق الرفيع المستوى الجديد، يشمل معلومات مستكملة عما أُحرز من تقدم خلال تلك الفترة، وتقييما لما قد يُحرز من تقدم، بما في ذلك الشروط التي سيكون لازما استيفاؤها وجدول زمني لإنجاز ولاية المنسق.

٢ - وقد عيّنت السفير غينادي تاراسوف من الاتحاد الروسي في منصب المنسق الرفيع المستوى في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، خلفا للسفير الراحل يولي فورنتسوف، وتولى مهام منصبه في ٢٤ نيسان/أبريل. وقد حدّد مجلس الأمن ولاية المنسق في الفقرة ١٤ من قراره ١٢٨٤ (١٩٩٩) وطلب مني أن أقدم تقريرا كل أربعة أشهر عن امتثال العراق لالتزاماته فيما يتعلق بإعادة أو عودة جميع المواطنين الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة، أو رفاقهم، إلى أوطانهم، وأن أقدم تقريرا كل ستة أشهر عن إعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات، التي استولى عليها العراق. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، حُفّض معدل تواتر تقاريري المتعلقة بامتثال العراق لالتزاماته المتصلة بإعادة أو عودة جميع المواطنين الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة، أو رفاقهم، إلى أوطانهم، فأصبحت تُقدّم كل ستة أشهر، وتغطي أيضا إعادة الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات. وقد قُدّم تقريري السابع والعشرون (S/2008/761) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.



٣ - ومن المفيد في سياق هذا التقرير التذكير بتوصيات فريق أموريم المعني بأسرى الحرب والممتلكات الكويتية، التي وُجِّه إليها انتباه مجلس الأمن في تقريره المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (S/2000/347، الفقرة ٧):

”أكد فريق أموريم مجددا الطابع الإنساني لمسألة أسرى الحرب المفقودين. وأشار إلى أن مصير الأشخاص الذين لم يعرف مصيرهم ومعاناة أسرهم ينبغي أن لا يتأثرا بالاعتبارات السياسية. وأوصى الفريق بأن يراعى في أي إجراء يتقرر في المستقبل في هذا الصدد ما يلي: (أ) أن الهدف هو كفالة أن يكون مجلس الأمن على علم بالمسألة (وليس إثارة مناقشة سياسية أو التأثير في المعاملة الإنسانية للمسألة)؛ (ب) أن يكون عاملا حافزا على التعاون وحثا إيجابيا على تحقيق تقدم وتفاهم (لذا فإن إحراز تقدم بين العراق والكويت والمملكة العربية السعودية في هذه المسألة الإنسانية يمكن أن يؤدي دورا مهما في عملية بناء الثقة، وأن يفضي إلى تحسن في الجو السياسي العام)؛ (ج) ضرورة عدم المساس بعمل لجنة الصليب الأحمر الدولية أو تفويض عمل اللجنة الثلاثية. ولذا ينبغي أن يكون الإجراء حصيفا، وأن يستهدف تعزيز الحوار وبناء الثقة وتحقيق الغاية النهائية المتمثلة في إبلاغ الأسر بمصير الأشخاص المفقودين. ويعتمد نجاح هذه العملية اعتمادا مباشرا على تعاون جميع الأطراف المعنيين“.

٤ - وقد استرشد المنسق الرفيع المستوى، في ممارسة ولايته، بهذه التوصيات، واضعا في اعتباره أن ”الغاية النهائية... هي المساعدة على إغلاق أكبر عدد ممكن من الملفات“ (S/2000/347، الفقرة ١٢).

ثانيا - إعادة أو عودة جميع المواطنين الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم

ألف - معلومات مستكملة عن التقدم المحرز خلال فترة الإثني عشر شهرا المنقضية على تعيين المنسق الرفيع المستوى الجديد

٥ - في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بلغ عدد المواطنين الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة الذين تعرفت الكويت على رفاقهم ٢٣٥. وقد حال الوضع الأمني الذي ساد في السنوات الأخيرة دون تمكن الأفرقة المتخصصة الكويتية من الاضطلاع بأعمال استخراج الرفات في مواقع الدفن في العراق. وجميع عمليات تحديد الهوية التي أُنجزت حتى الآن تمت من رفات الهياكل العظمية التي أُحضرت إلى الكويت في عام ٢٠٠٤. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، تم تحديد

هوية شخص إضافي، وبذا بلغ العدد الكلي للملفات المغلقة ٢٣٦ ملفاً. ولم يُعثر على أي شخص حي. وإغلاق هذه الملفات يُنهي سنوات من الكرب وعدم التيقن تظل تعانيتها أسر الضحايا إلى أن يتم تحديد هوياتهم.

باء - تقييم ما قد يُحرز من تقدم

٦ - يبلغ عدد المواطنين الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة الذين لم يتم التعرف على رفاتهم ٣٦٩ شخصا (مما مجموعه ٦٠٥). ويُعتقد أن جميع هؤلاء قُتلوا في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ بأيدي نظام صدام حسين. وبعد إزالة نظام صدام، تبين أن عمليات القتل هذه، التي تم كثير منها بطلقة نارية في مؤخرة الرأس، قد نُفذت في أماكن نائية في سماوة وكريلاء والعمارة والرمادي والناصرية ومواقع أخرى في العراق. وفي حين أن من المرجح إمكان إنجاز المزيد من عمليات تحديد الهوية اعتماداً على رفات الهياكل العظمية التي تم إحضارها إلى الكويت في عام ٢٠٠٤ (حوالي ٣٤٠ مجموعة من العظام البشرية)، فإنه يبدو أن أغلبية الرفات البشرية لا تزال في العراق. ويُعتقد أنها مكدسة في مدافن جماعية في عدة مواقع عراقية، مختلطة في حالات كثيرة برفات الضحايا الآخرين للنظام العراقي السابق.

٧ - ولكي تُغلق ملفات المفقودين من المواطنين الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة البالغ عددهم ٣٦٩ مفقوداً، يلزم أن يتحقق ما يلي: (أ) العثور على الرفات؛ و (ب) استخراجها؛ و (ج) نقلها إلى الكويت؛ و (د) تحديد هوية أصحابها. وهذه الإجراءات تستلزم القيام بأعمال إزالة التربة، والتنظيف، وأخذ عينات من رفات الهياكل العظمية للتحقق من أن الجثث هي لأشخاص مدرجين في قائمة المفقودين من المواطنين الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة. وتتأثر عملية تحديد الهوية بعوامل الموقع والتركيب الكيميائي للتربة ونوعية رفات الهياكل العظمية وكميتها. وفي بعض الحالات، لا يمكن لتحليل الحمض النووي أن يعطي إجابة قاطعة. وقد أعادت الكويت إلى العراق الرفات التي لا تطابق صور الحمض النووي التحليلية الواردة في قائمة الأشخاص المفقودين.

٨ - والوضع الأمثل هو أن يعيد العراق إلى الكويت رفات جميع المفقودين من المواطنين الكويتيين ومواطني الدول الثالثة، وفقاً لما تقتضيه الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، بحيث يمكن إغلاق جميع الملفات. بيد أنه لا يرجح إمكان تحقيق ذلك بسبب القيود المبينة أعلاه ولانقضاء ما يقرب من ٢٠ عاماً على وقوع هذه الكارثة.

٩ - ولا تزال اللجنة الثلاثية التي ترأسها لجنة الصليب الأحمر الدولية هي الآلية الأساسية لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين. واستمرار التعاون الوثيق بين جميع أعضائها شرط أساسي لإحراز نتائج إيجابية في تسوية هذه المسألة الإنسانية التي طال أمدها.

ثالثاً - إعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات
 ألف - معلومات مستكملة عن التقدم المحرز خلال فترة الإثني عشر شهراً المنقضية
 على تعيين المنسق الرفيع المستوى الجديد

١٠ - لم يُعثر على المحفوظات الوطنية الكويتية. ولم تتضح أي معلومات مصدوقة عن مصير هذه المحفوظات. وليس معروفاً إن كانت قد دُمّرت أو نُقلت إلى خارج العراق أو لا تزال في مكان ما داخل البلد.

١١ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، طلبتُ إلى حكومات الأردن والإمارات العربية المتحدة وإيران (جمهورية - الإسلامية) والبحرين وتركيا والجمهورية العربية السورية والعراق وقطر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية (وُجِّه إليها الطلب في ٢٦ كانون الثاني/يناير)، وإلى الأمناء العامين لمجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، موافاتي بأي معلومات أو اقتراحات يمكن أن تساعد على معرفة أين توجد المحفوظات الوطنية الكويتية المفقودة.

١٢ - وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أبلغني الأمين العام لجامعة الدول العربية بجملة أمور منها أنه يجري مشاورات مع كل من الكويت والعراق بغية متابعة المستجدات والمقترحات التي يمكن أن تساعد على تسوية هذه المسألة. وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، أخطرتني جمهورية إيران الإسلامية، عن طريق بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، بأنه ليس لديها أي معلومات على الإطلاق عن أين توجد الوثائق الرسمية والتاريخية الكويتية المفقودة أو عن مصيرها. وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، أبلغتني وزيرة خارجية الولايات المتحدة أنه وإن كانت لا توجد لدى الولايات المتحدة حالياً أي معلومات بهذا الصدد، فإنه يؤمل أن يؤدي التحسن الكبير الذي طرأ على الوضع في العراق إلى زيادة فرص التحقيق في مصير هذه الوثائق. وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، أبلغتني المملكة المتحدة، عن طريق بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، أنها ستواصل متابعة هذه المسألة في مجلس الأمن وبوصفها عضواً في اللجنة الثلاثية ولجنتها الفرعية التقنية، ولكن لا يوجد لديها حالياً ما تقدمه من معلومات أو مقترحات (انظر المرفق الأول).

١٣ - وفي تطور آخر حدث في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، أعاد العراق إلى الكويت عدة صناديق تضم تسجيلات مسموعة ومرئية على أشرطة سمعية وأشرطة فيديو تخص وزارة الإعلام. وشهد المنسق الرفيع المستوى عملية النقل بين الطرفين. وكان هذا بياناً محموداً

لحسن النية من جانب حكومة العراق وأمرنا يؤكد أنه لا يزال من الممكن العثور على ممتلكات كويتية في العراق. ومحضر الاستلام مدرج طيه بوصفه المرفق الثاني.

١٤ - وقد أُبلغ المنسق الرفيع المستوى بأنه تبذل حالياً جهود إيجابية بدأت مؤخراً لحل المسائل المتبقية المتصلة بقطع الغيار الخاصة بالخطوط الجوية الكويتية. وأنا على اقتناع بأن ممثلي الكويت والعراق سيتوصلون إلى ترتيبات بناءة تنتهي بهذه المسألة إلى خاتمة موفقة.

باء - تقييم ما قد يجرز من تقدم

١٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكدت الكويت أهمية استعادة محفوظاتها الوطنية، وسجلات البلد الرسمية، ولا سيما الوثائق التي تخص مكاتب الديوان الأميري ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية. ويبدو أن المقياس الوحيد للتقدم في هذا المجال هو ما إن كانت هذه الوثائق سيُعثَر عليها وتعاد إلى الكويت، أو أن يتم، على الأقل، توضيح مصير هذه الوثائق توضيحاً مصدوقاً. والكويت وحدها هي التي يمكن أن تحدد قيمة أي وثيقة (وثائق) قد يتم اكتشافها.

رابعا - الشروط التي قد يلزم استيفؤها لإنجاز الولاية

١٦ - يوجد فيما يبدو تلاق عام بين الآراء على الشروط الأساسية التي تفضي إلى النجاح في إنجاز هذه الولاية التي هي في جوهرها ولاية إنسانية:

(أ) التعاون بين العراق والكويت. سيسهم التقدم في إغلاق ملفات المفقودين وإيضاح مصير المحفوظات في زيادة التحسن في العلاقات الثنائية؛

(ب) استقرار الحالة الأمنية في العراق مما يتيح استئناف وتنفيذ العمليات الميدانية (أنشطة البحث والتقييم واستخراج الرفات). والأحوال الأمنية على أرض الواقع في كل حالة على حدة هي التي ينبغي أن تحدد ما إن كان لازماً توفير الحماية الأمنية، وكذلك تكوين هذه الحماية وحجمها في حالة لزومها؛

(ج) تصميم جميع الأطراف المعنية على بذل قصارها في البحث عن المفقودين وإيضاح مصير المحفوظات الوطنية الكويتية أو أماكن وجودها؛

(د) وجود آلية عملية فعالة تضع مقاييس مرجعية واضحة للتقدم المحرز. ونطاق اللجنة الثلاثية ولجنتها الفرعية التقنية، وإن كان أوسع من أهداف الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، يوفر إطاراً عملياً يمكن أن يجري داخله تطوير تلك الآلية أو تعزيزها. وخطط العمل التي (تحدد الوسائل والجدول الزمني اللازمة لتنفيذ العمليات

الميدانية و) تعتمدها اللجنة الثلاثية ولجنتها الفرعية التقنية والتنفيذ الصارم لهذه الخطط يمكن أن يوفر الأساس اللازم للنجاح في العثور على رفات المفقودين ثم إعادتها إلى بلدانها؛

(هـ) الدعم المستمر من المجتمع الدولي ومجلس الأمن للأهداف المحددة في الفقرة ١٤ من قرار المجلس ١٢٨٤ (١٩٩٩)، وكذلك للجهود الرامية بإخلاص إلى تحقيقها، أمر بالغ الأهمية لمواصلة التقدم.

١٧ - وقد طلب مبي الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة، في رسالة المؤرخة ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، أن أُدرج في هذا التقرير عددا من الاقتراحات التي يمكن، في رأي حكومته، أن تُسرَّع عملية تحديد مصير المفقودين. وتتعلق هذه الاقتراحات بجملة أمور منها "تفعيل" أعمال اللجنة الثلاثية ولجنتها الفرعية التقنية؛ ومنح التراخيص القانونية اللازمة للتمكين من استئناف العمليات في المدافن الجماعية داخل العراق؛ وتوفير المعلومات المتعلقة بالشهود؛ واستعداد الكويت لإيفاد فريقها التقني إلى العراق (انظر المرفق الثالث).

١٨ - وكما ذكر في تقرير السابع والعشرين، فإن الافتقار إلى القدرات يحد من تمكّن وزارة حقوق الإنسان في العراق من إحراز تقدم في البحث عن المفقودين. وجرى في هذا الصدد وضع مشروع لبناء القدرات في سياق الولاية المتعلقة بحقوق الإنسان لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبالتعاون مع السلطات العراقية. ويقارب العمل في إعداد هذا المشروع مرحلته النهائية حيث تمت الموافقة على رصد الأموال اللازمة وتم تحديد الأفراد الذين سيتلقون التدريب.

خامسا - الجدول الزمني لإنجاز الولاية

١٩ - في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، التمست آراء حكومي الكويت والعراق بشأن المسائل المطروحة في رسالة مجلس الأمن المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، بما فيها مسألة الجدول الزمني المحتمل لإنجاز الولاية. وقد أعرب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في الكويت، محمد صباح السالم الصباح، في رده المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، عن الأسف لأنه لم يطرأ أي تقدم يذكر منذ سنوات عديدة بشأن الملفات، خصوصا بالنظر إلى ما لهذه القضايا من أبعاد إنسانية واجتماعية بالغة الحساسية. وأعرب عن أمله في أن تقوم الأمم المتحدة بتشجيع العراق على الاستمرار في تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الصادرة في إطار البند المتعلق بالحالة بين العراق والكويت. وقال إنه على ثقة بأن إنهاء جميع المسائل العالقة بأسرع ما يمكن سيهيئ الأجواء الإيجابية الملائمة لمزيد من التقدم نحو علاقات متميزة بين البلدين "قوامها الاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية ممثلة بمنظمة الأمم المتحدة".

وأعرب نائب رئيس مجلس الوزراء عن التأييد لجهود المنسق الرفيع المستوى مؤكداً تعاون دولة الكويت التام لإنجاح مهمته (انظر المرفق الرابع). وأعاد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في الكويت تأكيد موقفه في رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/178).

٢٠ - ويرد بيان لموقف حكومة العراق في رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية العراق، هوشيار زيارى (S/2009/143). وذكر الوزير، ضمن جملة أمور، أن العراق قد أوفى بجميع الالتزامات المترتبة عليه بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولم يتبق سوى ثلاثة ملفات يمكن تناولها والانتهاء منها عن طريق التعاون الثنائي، أحدها ملف المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة. ومن ثم فإن العراق يتطلع إلى إنهاء ولاية المنسق الرفيع المستوى ويأمل أن يكون هذا التقرير هو آخر تقرير يُقدّم إلى مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع. وأكد الوزير أيضاً أن إنهاء تلك الولاية لن يؤثر بأي شكل من الأشكال على تعاون العراق المستمر مع الكويت على المستوى الثنائي وفي إطار اللجنة الثلاثية بشأن التسوية الناجحة للمسائل المتبقية.

٢١ - ومن الواقعي الاعتقاد بأن إحراز تقدم ملموس في إغلاق ملفي الأشخاص المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات، سيقود إلى استنتاج مؤداه أنه، من حيث المبدأ، قد تحققت الأهداف المنشودة من ولاية المنسق وأصبح بالإمكان إنهاء هذه الولاية تدريجياً. بيد أنه في حين أنه لا ينبغي لهذه الولاية أن تستمر بلا نهاية محددة، سيظل من الصعب تحديد جدول زمني أمثل لإتمامها إلى أن يتحقق تقدم ملموس بالفعل. ورأيي في هذا الصدد هو أن الكويت والعراق سيلزم في نهاية المطاف أن يتفقا على ترتيب مقبول لدى كل منهما لحل هذه المسألة وأن يعرضاه على مجلس الأمن.

سادسا - ملاحظات

٢٢ - إنني إذ ألاحظ بعين الارتياح التحسن المستمر حالياً في العلاقات الثنائية بين العراق والكويت، الذي تشهد به الإعلانات الرسمية الصادرة على كلا الجانبين، أؤكد مرة أخرى على ضرورة ترجمة البيانات السياسية الناطقة بحسن النوايا إلى إجراءات فعلية لتسريع خطى التقدم على أرض الواقع، ومن ثم الإسهام في تنفيذ الولاية.

٢٣ - وبالنظر إلى الوقائع والاعتبارات المبينة أعلاه، والموقف المفاد عنه لكل من حكومتي الكويت والعراق، أعتقد أنه ينبغي تحديد فترة لبناء الثقة والتعاون تمتد حتى حزيران/يونيه ٢٠١٠ بغية مواصلة تشجيع الطرفين على تحقيق تقدم منظور وملموس وتعزيز

أنماط التعاون على الصعيد العملي فيما بينهما. وأعتقد اعتقاداً قوياً أنه ينبغي بذل كل ما في الوسع خلال هذه الفترة من جانب جميع الأطراف المعنية في البحث عن المفقودين وعن الممتلكات الكويتية، بما فيها المحفوظات. ويمكن بطبيعة الأمر أن يطلب مجلس الأمن إجراء استعراض للتقدم المحرز في أي وقت خلال هذه الأشهر، بما في ذلك لدى تقديمي للتقرير الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ١٨٥٩ (٢٠٠٨). ولدى انتهاء هذه الفترة، قد يود مجلس الأمن أن ينظر في هذا الأمر ليقرر منهاج العمل المقبل.

٢٤ - وفي حين أن القرار النهائي في هذا الأمر يعود إلى مجلس الأمن، فإنني أرى أن إحراز تقدم ملموس بشأن هذه المسائل سيشكل خطوة مهمة نحو التطبيع الشامل لعلاقات حسن الجوار بين العراق والكويت وسيسهم في تعزيز الاستقرار والتعاون على الصعيد الإقليمي.

المرفق الأول

الرسائل الواردة رداً على الطلب الصادر عن الأمين العام في كانون
الثاني/يناير ٢٠٠٩ لموافاته بالمعلومات بشأن المحفوظات الكويتية
المفقودة

رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الأمين العام
لجامعة الدول العربية

تلقيت شاكرًا رسالتكم المؤرخة في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بشأن الأرشيف الوطني الكويتي المفقود وسبل إعادته مع الوثائق التاريخية إلى دولة الكويت، وأود الإفادة بأنني أجري مشاورات مع دولة الكويت ومع العراق، لمتابعة المستجدات في هذا الشأن، والمقترحات التي يرونها وصولاً لتسوية هذا الموضوع. ويهمني أن أشير في هذا الصدد إلى أن الجامعة العربية سبق أن تعاونت في مرحلة سابقة مع منسق الأمم المتحدة رفيع المستوى المعني بمسألة عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم وإعادة الممتلكات الكويتية، وهي على استعداد لاستئناف هذا التعاون.

هذا، وسيتم موافاتكم بما سيتوفر لدى الجامعة العربية من معلومات في هذا الشأن. والخطوات المقترحة للتعامل مع هذا الملف، خاصة وأن العلاقات بين العراق والكويت شهدت تطوراً إيجابياً في الآونة الأخيرة، نأمل أن يساهم في تسوية الملفات العالقة بين الجانبين.

(توقيع) عمرو موسى

الأمين العام لجامعة الدول العربية

رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أنشرف بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ الموجهة إلى
سعادة السيد مانوشهر متقي، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، بشأن الفقرة ١٤ من
قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩).

وقد سلّمت الرسالة المذكورة إلى مقصدها السامي، وبناء على المعلومات المتلقاة من
طهران، وعلى التعليمات التي تلقيتها من حكومتي في هذا الصدد، أود أن أبلغكم أن
جمهورية إيران الإسلامية لا توجد لديها أي معلومات على الإطلاق عن أين توجد الوثائق
الرسمية والتاريخية الكويتية المفقودة أو عن مصيرها. وليس لديها كذلك أي فكرة أو أي
معلومات عن وضع تلك الوثائق.

(توقيع) اسحق الحبيب
القائم بالأعمال المؤقت

رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية

أشكركم على رسالتكم التي تضمنت الإشارة إلى حالة الجهود الرامية إلى الاهتمام إلى المحفوظات الكويتية المفقودة، والإعراب عن القلق إزاء انعدام التقدم في هذا الصدد.

وإن الولايات المتحدة تشاطركم القلق بشأن مسألة الاهتمام إلى هذه الوثائق وإعادةها إلى بلدها، وتؤيد أتم التأييد الأعمال التي يضطلع بها السفير تاراسوف في إطار هذا الجهد، وتؤيد، على وجه أعم، دور السفير تاراسوف بصفته المنسق الرفيع المستوى لشؤون المواطنين الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة. وإن هذه الأعمال التي يضطلع بها، هي وأعمال سلفه يوري فورنتسوف، جديرة حقا بكل ثناء.

ومن أسف أن الولايات المتحدة لا توجد لديها حاليا أي معلومات عن أين توجد هذه الوثائق. وكلنا أمل في أن التحسن الكبير الذي طرأ على الوضع في العراق، والذي أسهمت في تحقيقه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من خلال عملها في سياق الإعداد للانتخابات والمصالحة السياسية، سيزيد من فرص إجراء التحقيق في مصير هذه الوثائق.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى التقرير الشامل الذي سيقدمه السفير في شهر نيسان/أبريل المقبل وإلى المساعدة، إذا أمكن ذلك، في استعادة الوثائق.

هيلاري رودام كلينتون

رسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من
البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى
الأمم المتحدة

أتشرف بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير الموجهة إلى وزير
الخارجية ديفيد ميليباند (عضو البرلمان).

وإننا نشاطركم القلق إزاء انعدام التقدم في العثور على المحفوظات الوطنية الكويتية
أو تحديد مصيرها. ويؤسفنا أن حكومتنا لا يوجد لديها ما تقدمه من معلومات أو اقتراحات
بهذا الصدد. وسنواصل متابعة هذه المسألة في مجلس الأمن وبوصفنا عضوا في اللجنة الثلاثية
ولجنتها الفرعية التقنية.

(توقيع) جون ساورز

محضر استلام ممتلكات كويتية من جمهورية العراق عبارة عن تسجيلات مرئية ومسموعة تابعة لوزارة الإعلام الكويتية

[الأصل: بالعربية]

بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، استلمت دولة الكويت بتاريخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ من جمهورية العراق ٩ صناديق تحتوي على جميع الأشرطة التي تتضمن تسجيلات مرئية "تلفزيون" ومسموعة "إذاعية" (٥٣٩ ٤ شريطاً) تابعة لوزارة الإعلام الكويتية، كان قد استولى عليها النظام السابق في العراق أثناء احتلاله لدولة الكويت عام ١٩٩٠.

وتم الاستلام في مقر وزارة الإعلام بدولة الكويت بحضور ممثل عن وزارة الإعلام ووزارة الخارجية، وممثلين عن سفارة جمهورية العراق لدى دولة الكويت، وبإشراف المنسق الدولي رفيع المستوى لشؤون الأسرى والممتلكات الكويتية السيد غينادي تاراسوف.

عن جمهورية العراق

(توقيع) فاضل حمد خصير

القائم بالأعمال في سفارة جمهورية العراق لدى دولة الكويت

(توقيع) عمار مجيد جهاد

ممثل وزارة الخارجية

عن دولة الكويت

(توقيع) منصور عياد العتيبي

مدير إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية

عن الأمم المتحدة

(توقيع) غينادي تاراسوف

المنسق الرفيع المستوى

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أشير إلى رسالتكم المؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، الموجهة إلى سعادة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة الكويت، الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح، بشأن ولاية المنسق الرفيع المستوى لشؤون المواطنين الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أحيل إليكم الاقتراحات والآراء التالية من الحكومة الكويتية بغية إدراجها في التقرير الشامل الذي ستقدمونه سعادتكم إلى مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل المقبل:

١ - ضرورة مواصلة الأعمال التي تضطلع بها اللجنتان الثلاثية والتقنية، إلى أن تُنجزا جميع المهام الموكلة إليهما، وذلك بالنظر إلى الطابع الإنساني لهاتين اللجنتين، اللتين ترأسهما لجنة الصليب الأحمر الدولية، فضلا عن الشرعية الدولية التي تستمدانها من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، وبالنظر أيضا إلى النتائج التي حققتها اللجنتان حتى الآن وعلاقة الدول الأعضاء التي تتألف منها عضوية اللجنتين بالأحداث التي تتعلق بالمسائل الإنسانية التي تضطلعان بها.

٢ - التأكيد على ضرورة أن تنفذ جمهورية العراق جميع القرارات المتصلة بمسألة الأسرى، التي اتخذت ووجهت إلى جمهورية العراق منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن، حيث أنها ملزمة قانونا أمام المجتمع الدولي بتنفيذ هذه القرارات.

٣ - تكثيف اجتماعات اللجنة الفرعية التقنية بغية الإسراع بتحقيق نتائج، إلى جانب ضرورة تقييد أعضائها بالجدول الزمني للاجتماعات.

٤ - اعتماد اللجنة الفرعية التقنية لخطة عمل تزيد من تواتر اجتماعاتها بشأن بنود جدول أعمالها، إلى جانب تقديم تقرير كل ستة أشهر إلى المنسق الرفيع المستوى، يشمل تقييما لعملها، وبخاصة تقييمها لجهود كل دولة من الدول الأعضاء تجاه الأنشطة المسندة إلى هذه الدول في كل اجتماع من الاجتماعات.

٥ - ضرورة أن تبدأ جمهورية العراق في منح التراخيص القانونية اللازمة للتنقل في الميدان داخل إقليمها في جميع المواقع المعلومة التي سبق أن قدمت دولة الكويت معلومات عن

إحداثياتها وأماكنها عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية، كي تصبح جاهزة لأعمال التقييم واستخراج الرفات.

٦ - ينبغي أن تشرع جمهورية العراق في تجميع المعلومات التي ستساهم في الوصول إلى الشهود ذوي الصلة بمواقع دفن الكويتيين، سواء أكانوا في العراق أم في الكويت، آخذة في الاعتبار أن هؤلاء الشهود مواطنون عراقيون لديهم معلومات يمكن أن تفضي إلى التوصل سريعاً إلى تحديد مصير الأسرى الكويتيين.

٧ - التأكيد على أن دولة الكويت على استعداد لإيفاد كامل فريقها التقني للاضطلاع بمهام التنقيب في المقابر الجماعية في العراق بناء على التقييمات العراقية وعن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٨ - التأكيد على أن دولة الكويت تُجري تحليلاً للحمض النووي لكل ما يتم إحضاره من الرفات من العراق وأنها قد أتاحت نتائج هذه التحليلات.

٩ - التأكيد على أن دولة الكويت أعادت إلى العراق رفات ٤٠ شخص بينت تحليلات الحمض النووي عدم تناظرها مع محتويات قاعدة بيانات الحمض النووي للكويتيين والسعوديين؛ وعلاوة على ذلك، سلّمت دولة الكويت رفات عدد من المفقودين العراقيين تم العثور عليها في الكويت.

١٠ - يجب أن تقوم القوة المتعددة الجنسيات العاملة في العراق بتوفير الأمن لمواقع المقابر الجماعية في العراق.

١١ - يجب أن تنهض جمهورية العراق بمسؤوليتها عن تقديم جميع الشهود العراقيين الملعومين.

١٢ - يجب ترقية مستوى التمثيل العراقي في اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية إلى أرفع المستويات، وينبغي ألا يقتصر على مجرد ممثلين لوزارة حقوق الإنسان.

وترى حكومة الكويت أن هذه الاقتراحات إذا أُدرجت في تقرير الأمين العام سيكون لها تأثير إيجابي على تفعيل أعمال جميع الأطراف المشاركة في اللجنتين الثلاثية والفرعية التقنية، وستؤدي من ثم إلى تسريع عملية تحديد مصير الأسرى الكويتيين في إطار الشرعية الدولية وعلى ضوء قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

(توقيع) عبد الله أحمد المراد

السفير

الممثل الدائم

المرفق الرابع

رسالة مؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في الكويت

تلقيت ببالغ التقدير رسالتكم الكريمة المؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ والتي تشير فيها إلى الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) المتعلقة بولاية المنسق رفيع المستوى لإعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم وإعادة جميع الممتلكات الكويتية بما في ذلك المحفوظات، والتي طلبت من الأمين العام تقديم تقارير إلى المجلس حول التقدم المحرز حول هذا الشأن.

وغني عن القول أننا إذ نشتمّ عالياً لسعادة غينادي تاراسوف الموقر منسق الأمم المتحدة رفيع المستوى لشؤون المفقودين والممتلكات الكويتية مساعيه الكبيرة وجهوده الدؤوبة في إطار تنفيذه لولايته التي نأمل لها التوفيق والسداد مؤكدين على تعاون دولة الكويت التام لإنجاح مهامه القادمة، فإنه ومما يبعث على الأسف لم يطرأ أي تقدم يذكر منذ سنوات عديدة على هذه الملفات، ولا يخفى على معاليكم ما لهذه القضايا من أبعاد إنسانية واجتماعية بالغة الحساسية، فحتى الآن لم يتم التعرف إلا على مصير ٢٣٦ مفقوداً فقط كما أنه لم يتم العثور على الأرشيف الوطني وما يمثله من ذاكرة للدولة والذي استولى عليه النظام السابق في العراق أثناء احتلاله للكويت.

وفي الوقت الذي نُقدّر فيه تعاون الحكومة العراقية لإغلاق هذه الملفات تنفيذاً للفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، إلا أننا نتفق معكم بأهمية تكثيف الجهود ومواصلة العمل لإنهاء هذه الملفات وإغلاقها تحت مظلة الأمم المتحدة، وذلك قبل موعد تقديم التقرير الشامل لمجلس الأمن والمقرر عرضه على المجلس في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

كما أننا نرحب بأن بعثة الأمم المتحدة لتقدم المساعدة إلى العراق مستعدة لتقديم المساعدة التقنية لوزارة حقوق الإنسان العراقية وبالتنسيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل تحقيق تقدم ملموس فيما يتعلق بقضية المفقودين.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم عن أملنا بأن تقوم الأمم المتحدة بتشجيع العراق على الاستمرار في تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الصادرة في إطار بند الحالة بين العراق والكويت ليتم إغلاق الملفات التي بقيت معلقة لفترة طويلة من الزمن، ونحن على ثقة بأن إنهاء جميع المسائل العالقة بأسرع وقت ممكن سيهيئ الأجواء الإيجابية الملائمة لمزيد من التقدم نحو علاقات متميزة قوامها الاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية ممثلة بمنظمة الأمم المتحدة.

(توقيع) دكتور محمد صباح السالم الصباح

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية